مبادئ للتعامل مع النظام العالمي المتغير: لماذا تنجح الدول أو تفشل[1]

مراجعة أ.د. مصطفي كامل السيد[2]

مقدمة

انشغل المؤرخون منذ فترة بمحاولة استكشاف الأسباب التي تؤدي إلى صعود القوى الكبرى في النظام العالمي ثم سقوطها، وقد غلب على هذه الكتابات الاعتقاد بأن صعود الولايات المتحدة على قمة النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية في طريقه إلى أن ينتهي، واختلفوا فيما سيحدث بعد انقضاء ما أسموه بهيمنة الولايات المتحدة، هل ستصعد قوة أخرى تحل محلها أم يستقر النظام العالمي على عدد محدود من الدول تتنافس فيما بينها على قيادته، واعتبروا أنه كما كان حال الإمبراطوريات السابقة في التاريخ، فإن انتشار القوة يقترن أيضًا بضعف سيطرتها حيث لا تملك من الموارد ما يكفي لإحكام قبضتها على الأقاليم الواسعة التي دخلت في فلكها. مثل هذه الكتابات التي سميت بمدرسة الاضمحلال ,Declinist School ، ولكن بعد أن أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى انفراد الولايات المتحدة بالسيطرة على النظام العالمي منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي وربما حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي المرحلة التي وصفها بعضهم بمرحلة القطبية الأحادية، توقفت هذه الكتابات، ولكن صعود الصين السريع وتولي شي جين بينج قيادتها منذ ٢٠١٢، وتأكيده على استعادة القيم الاشتراكية وضرورة توحيد الصين بضم تايوان وممارسة سيادتها في بحر الصين الجنوبي، أنهى مثل هذا الاعتقاد ليحل محله التساؤل حول مصير النظام العالمي في ظل التنافس الشديد بين الولايات المتحدة والصين.

وبينما انشغل علماء الاقتصاد والسياسة في الولايات المتحدة بمدى استمرار نمو الاقتصاد الصيني ومدى نجاحه في مواجهة تحديات تباطؤ النمو السكاني في الصين وارتفاع نسبة المتقدمين في السن بين سكانها ومديونية شركاتها الكبرى وصعوبة حصولها على المواد الأولية ومصادر الطاقة اللازمة لاستمرار هذا النمو، اجتذبت هذه القضايا اهتمام راي داليو Ray Dalio وهو واحد من كبار خبراء الاستثمار في أسواق المال العالمية، الذي بذل جهدًا كبيرًا في قراءة تاريخ تلك الدول التي تعاقبت على قمة النظام العالمي خلال القرون الخمس الأخيرة، وطرح رؤيته في أسباب صعود تلك الدول وتراجعها معتمدًا على ما فهمه من هذه القراءات وزياراته لمعظم دول العالم وخصوصًا تلك القوى الكبرى وخبرته الشخصية، وسجلها في هذا الكتاب الذي جعل هدفه هو صياغة المبادئ أو القواعد التي ينبغي اتباعها في التعامل مع نظام عالمي متغير سواء لفهم هذا النظام أو للتفاعل العملي مع القضايا والمشكلات التي يثيرها.

[1]Ray Dalio, Principles for Dealing with The Changing World Order: Why Nations Succeed or Fail, Simon Schuster, 2021, 576 pages.

[2] أستاذ العلوم السياسية -كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مراجعة كتاب "مبادئ للتعامل مع النظام العالمي المتغير: لماذا تنجح الدول أو تفشل"

إن التأكيد على هذه الخلفية المهنية والشخصية ضروري لوضع هذا الكتاب في موضعه الصحيح، فهو ليس دراسة أكاديمية يمكن الحكم عليها بالمعايير العلمية المستقرة، فليس هناك استعراض للكتابات السابقة حول هذا الموضوع ولا مناقشة لما خرجت به من استنتاجات، ولا التزام بذكر المراجع التي استند إليها في الخروج برؤيته هذه، ولا تبرير لاهتمامه بإدراج مفاهيم يصعب قياس آثارها مثل الجنس أو الثقافة أو القيادة، ومع ذلك لا شك في صحة البيانات التي اعتمد عليها، وسلامة الاستنتاجات العامة التي خرج بها. كما أن هذه الخلفية المهنية تفسر شغفه الشديد بإعلاء قواعد الانضباط المالي وأثر المديونية وامتلاك أسواق رأسمال نشط وحيازة عملة احتياط عالمية رئيسية كبعض محددات قوة الدولة أو ضعفها. ولم يخرج الكتاب من دار نشر جامعية، ولكن لا شك في شهرة دار النشر المرموقة التي طبعته Simon& Schuster ذات الانتشار العالمي التي تتواجد مكاتبها الرئيسية في كل من نيويورك ولندن، والمؤلف حرص على انتهاج كافة السبل للتعريف بكتابه، ومن بين أساليبه مناقشة الكتاب على قناة تلفزيونية أمريكية، وإتاحة المناقشة على قناة You Tubeوبحضور توماس فريدمان محرر الشئون الخارجية ذائع الصيت في صحيفة نيو يورك تايمز.

الكتاب

يقسم المؤلف الكتاب إلى ثلاثة أجزاء، الجزء الأول هو بمثابة الإطار النظري، أو هو مبادئ التعامل مع النظام العالمي، والجزء الثاني هو دراسة تاريخية لصعود وهبوط قوتين عظميين في زمنهما وهما هولندا التي استتبت لها السيطرة على بحار العالم طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، ثم بريطانيا التي أعقبتها كقوة مسيطرة على بحار العالم طوال القرن الثامن عشر حتى منتصف القرن العشرين، والقوة الثالثة التي درسها في هذا الفصل هي الولايات المتحدة التي خلفت بريطانيا في احتلال قمة النظام العالمي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وبدأت مكانتها في الأفول، وأخير الصين وهي قوة صاعدة تجد طريقها سريعًا على قمة هذا النظام متنافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وقد خرجت مع تولي الحزب الشيوعي السلطة في عاصمتها بيجين في ١٩٤٩ ثم بدأ صعودها يتسارع منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي، والجزء الثالث يلخص رؤيته لمستقبل الصراع بين الولايات المتحدة والصين، الذي سيحدد في رأيه مستقبل النظام العالمي.

دورات صعود الدول ووصولها إلى قمة النظام العالمي ثم تراجعها عن القمة

ما هو السر في صعود هذه القوى ثم أفولها؟ يرى الكاتب أن قوة أي منها ومكانتها بالتالي في النظام العالمي ليستا ثابتتين وإنما تمران بدائرة، تأخذهما من مراحل النشأة إلى مرحلة نضوج ثم يعقبها تراجع، يفتح الباب أمام صعود قوة أخرى لتحل محلها. النقطة الزمنية التي ترجع لها لا تشابه النقطة التي بدأت منها، فالتاريخ لا يتكرر تمامًا في حالة نفس الدولة، فأوضاعها قد لا تتشابه بالكامل مع نقطة البداية الأولى، ولكن الفارق أنها عندما تصل إلى هذه المرحلة الأخيرة في مسيرتها في النظام العالمي تكون هناك قوة أخرى أكثر تفوقًا تنتزع منها هذه المكانة. وهذا واضح في الحالات الثلاث الإمبراطورية التي درسها بالتفصيل في الجزء الثاني من دراسته. فهولندا في منتصف القرن الثامن عشر عندما بدأ صعود بريطانيا وتحديدًا في العقد الثاني من القرن التاسع عشر بعد هزيمة جيوش

نابليون، وتوقيع الدول الأوروبية لمعاهدة فيينا التي توجت صعود بريطانيا على قمة النظام الأوروبي، والمسمى بالدولي في ذلك الوقت، لم تكن أوضاعها لا من حيث الرخاء الاقتصادي ولا امتلاك المستعمرات في آسيا وجنوب أفريقيا وشمال أمريكا الجنوبية تشبه تمامًا أوضاعها عند بداية صعودها في القرن السابع عشر. كما ينطبق ذلك على بريطانيا في لحظة هبوطها عن قمة النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية .طبعًا أنهكتها الحرب العالمية الثانية، ولكن مستوى التعليم بين مواطنيها وقدراتها الصناعية ومستوى دخلهم كل ذلك كان أرقى بكل تأكيد مما كانت عليه أوضاعها في منتصف القرن الثامن عشر عندما بدأ صعودها مع الثورة الصناعية التي درسها، حتى إن كانت بحاجة للمعونة الأمريكية لإعادة بناء اقتصادها الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، وهجمات الطيران الألماني عليها، ولكن ذلك لم يستغرق سوى بضع سنوات حتى استعادت مكانتها كقوة كبيرة، وليس قوة عظمى.

وعلى أي الأحوال، هذه المسيرة الدائرية للقوة العظمى هي حصيلة ثلاث دورات أخرى، تتعلق أولاها بأوضاعها المالية، وثانيتها بأوضاعها الداخلية، وثالثتها هي تعاملها مع دائرة خارجية فيها دول العالم الأخرى. وقد أسمى الدورة الأولى دورة النقود والائتمان والمديونية ورأس المال، ومع أن الكاتب يميز بين الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي أو العيني، ويرى أن الثاني هو الأهم، ولكن الاقتصاد النقدي في رأيه هو الذي يسمح للاقتصاد الحقيقي بأن ينمو ويتقدم بأن يوفر له الأوضاع التي تؤدي إلى رفع الإنتاجية، ومع ذلك فإن تحليله يركز على البعد المالي أكثر من تركيزه على بعد الاقتصاد العيني. كما يميز بين أزمات المديونية قصيرة الأجل وأزماتها طويلة الأجل ويعتبر أن الثانية هي الأكثر تأثيرًا.

وتمر هذه الدورة بست مراحل، في المرحلة الأولى يكون حجم الدين محدودًا أو لا يوجد دين على الإطلاق، ولا يكون من السهل الحصول على النقود، ولا توجد نقود ورقية في هذه المرحلة، وفي المرحلة الثانية يزداد الطلب على النقود العينية مثل الذهب أو الفضة أو أية معادن أخرى ويتعامل الناس مع المستندات الورقية للحقوق كما لو كانت نقودًا، وفي المرحلة الثالثة يتزايد الدين، ويكون الطلب على النقود العينية مساويًا لحجم هذه النقود في البنك. ثم يكتشف حائزو المطالب الورقية مزايا الدين والائتمان. ولكن تبدأ المشكلات عندما لا يكون لدى الشخص دخل ليغطي دينه أو عندما تكون المطالبات بالنقود لتغطية الطلب على السلع والخدمات أكبر بكثير من عرض هذه السلع والخدمات، وهو ما يمهد للمرحلة الرابعة التي تشهد أزمة المديونية والإفلاس وتخفيض قيمة العملة، مما يؤدي إلى طبع النقود وقطع الصلة ما بين المصدر من النقود وقاعدتها من النقود العينية. وفي هذه الحالة إما أن تفلس البنوك أو تطلب مساعدة الحكومة، وتلجأ البنوك المركزية لتخفيض قيمة المطالبات. وفي المرحلة الخامسة تصبح النقود الورقية هي الأساس، وهو ما يؤدي إلى تراجع القيمة الجوهرية للنقود، فهي لا تحتوي على قيمة في حد ذاتها فهي مجرد ورق طبعه البنك المركزي، وخصوصًا عندما لا تكون هناك قيود على طباعة البنك المركزي لهذه النقود، ولذلك فإنه في المرحلة السادسة يفقد الناس ثقتهم في النقود الورقية ويتسابقون للعودة إلى النقود العينية مثل الذهب والفضة، وعندما يتسع نطاق هذا التسابق، وتستمر المغالاة في طبع النقود الورقية، يبدأ الناس في بيع أصول ديونهم ويهرعون إلى البنك لسحب ودائعهم النقدية، وهو ما يدفع الناس لتجنب كل من العملة الورقية والمديونية، وعندما

تتزايد حالات الإفلاس ويستمر الانخفاض في قيمة النقود ينهار النظام المصرفي، وتضطر الحكومة للعودة إلى نوع من العملات العينية لاستعادة قيمة النقود كمستودع للثروة.

أما الدورة الثانية فهي تتعلق بالنظام السياسي الداخلي ويسميها المؤلف بدورة النظام والاضطراب الداخليتين. وفي هذه الدورة يتصارع الأفراد والجماعات مع بعضهم للحصول على القوة (السلطة) أو الثروة أو انتصارًا لأحدى الإيديولوجيات أو لدين معين. ويستعين الكاتب بفكرة المراحل مرة أخرى، وهو على هذا النحو يذكر بمراحل العصبية لدى ابن خلدون. تبدأ المرحلة الأولى عندما تظهر قيادة جديدة تسعي لتوطيد سلطتها، وتضع الضوابط على سلوك المواطنين حتى لا تنجم الفوضى، وفي المرحلة الثانية يظهر نظام تخصيص الموارد وبناء الهياكل البيروقراطية، ويسود السلام والرخاء في المرحلة الثالثة، وتتسم المرحلة الرابعة بالإنفاق المفرط وزيادة المديونية واتساع فوارق الثروة والقوة داخل المجتمع، ويعلق المؤلف الخروج بسلام من هذه المرحلة على وجود قائد حكيم متزن يفهم الأوضاع جيدًا ويتبع مسلكًا يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية وتحسين الأوضاع المالية، وفي غياب مثل هذه القيادة تنزلق البلاد إلى المرحلة الخامسة التي تشهد انهيار الأوضاع المالية واحتدام الصراع، وينتهي ذلك بالوصول إلى المرحلة السادسة التي تندلع فيها الحرب الأهلية أو تحدث ثورة إذا ما انتهت بانتصار قائد معين تعود البلاد إلى المرحلة الأولى.

وفي رأي المؤلف أن الخليط السام الذي ينتهي بالبلاد إلى هذا الانهيار هو أن تسوء الأحوال المالية للدولة وللمواطنين، وأن تتسع الفوارق في القيم الأخلاقية والدخول والثروات داخل المجتمع، فضلًا عن صدمات اقتصادية سلبية وانتشار الصراع داخل النخبة. ويستفيض المؤلف في شرح سمات هذه المرحلة من التحلل في المجتمع وظهور الزعامات الشعبوية والمتطرفة واشتداد حدة الصراع الطبقي.

تتناول الدورة الثالثة الأوضاع الخارجية للدولة وعلاقاتها بالدول الأخرى، وبينما يكون أطراف التفاعلات في النظام الداخلي هم أطراف محلية في الأساس يفترض أن تلتزم بالقانون الذي تجبرهم الدولة على العودة له إذا ما انتهكوه، فلا توجد مثل هذه السلطة الملزمة في الصعيد الخارجي، وإذا كانت هناك ثمة قواعد تحكمه فهي قواعد تستند إلى رضاء هذه الدول، ولا توجد سلطة يمكنها دفعها إلى الالتزام بها. ويحدث الصراع بين الدول في خمسة مجالات قد تؤدي إلى حروب هي: حروب تجارية واقتصادية حروب تكنولوجية، حروب جيوبوليتيكية، وحروب حول امتلاك رؤوس الأموال، وحروب عسكرية، وقد أضاف المؤلف حروبًا ثقافية في الجزء الثالث من الكتاب.

واهتم المؤلف بذكر القوى التي يمكن أن تحدث التغيير في النظام الخارجي، وهي في رأيه قوة الدولة الداخلية أو استقرارها وقوتها العسكرية، وتعادل القوة الذي يمكن أن يؤدي إلى نتائج مرضية للجميع عندما يميل هؤلاء الأطراف للتفاوض أو إلى نتائج مدمرة للجميع عندما يعزفون عن التفاوض ويلجئون للصراع. ويختم المؤلف هذا الفصل بتحليل الأوضاع التي سبقت الحرب العالمية الثانية على ضوء هذه الدورات الثلاث في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا من ناحية وألمانيا واليابان من ناحية أخرى. وهي قوى متعادلة ولكنها تحت ضغط تنافسها الاقتصادي والعسكري فضلت في النهاية حسم خلافاتها من خلال الحرب، وليس من خلال التفاوض.

محددات الصعود والتراجع

ولكن ما الذي يؤدي إلى هذه التحولات، ويأخذ دولة من بدايات متواضعة إلى التقدم حتى التربع على قمة النظام العالمي ثم الانحدار منه بالتدريج.؟ لا يبخل علينا المؤلف بالإجابة بل لعله يسرف فيها، فبدلًا من هؤلاء الكتاب الذين يركزون على عامل واحد أو عاملين مثل امتلاك ناصية التقدم التكنولوجي مثل ماركس، أو القدرة على الابتكار من خلال نوعية خاصة من المنظمين كما يذهب إلى ذلك جوزيف شومبيتر، أو بانتشار ثقافة تحث على العمل والادخار وتأجيل التمتع بالثروة كما يعتقد ماكس فيبر. كما أنه لا يتواضع ويتحدث عن ظروف أو أحوال تؤدي إلى التقدم، ولكنه يستعير لغة السببية الحتمية التي عفا عليها الزمن في العلوم الاجتماعية ويعرض على قرائه أكثر من سبعة عشر محددًا من" المحددات determinants" التي تشمل كل ما يمكن إن يرد على عقل الإنسان في هذا السياق، ويصنف هذه المحددات إلى محددات أساسية وأخرى إضافية، وبعضها كامن inherent في دولة معينة وبعضها مكتسب.

وتشمل المحددات الأساسية الثماني ما يلي:

1. التعليم
2. الابتكار
3. الإنتاج الاقتصادي
4. نفقة القدرة التنافسية
5. حصة مهمة من التجارة العالمية
6. امتلاك عملة احتياطي دولية
7. قوة المركز المالي أو سوق المال
8. القوة العسكرية

بكل تأكيد كان يمكن الاكتفاء بالمحددات الثلاث الأولى باعتبار أن قوة رأس المال البشري نتيجة ارتفاع مستوى التعليم والقدرة على الابتكار يؤديان إلى تحسن القدرة التنافسية، وزيادة الناتج الاقتصادي، وهو ما يسمح للدولة بالحصول على حصة معقولة من التجارة الدولية وامتلاك سوق مال نشط، ولا شك أنه بهذه المؤهلات يزداد الإقبال على عملة الدولة حتى تصبح عملة احتياطي دولية، كما أنه في هذه الظروف تستطيع الدولة بناء قوتها العسكرية، ولكن المؤلف يضيف إلى هذه " المحددات" أخرى، منها:

1. التركيبة الجيولوجية التي تمكن الدولة من الحصول على المعادن ومصادر الطاقة الأساسية
2. كفاءة تخصيص الموارد
3. أفعال الطبيعة والتي قد تكون إيجابية كمناخ معتدل، أو كارثية مثل الفيضانات والزلازل
4. بنية أساسية واستثمارات
5. السمات الشخصية المناسبة والتعامل المتحضر
6. أسلوب الحكم وسيادة القانون

7. العدالة في توزيع الثروة والمكانة والفرص.

وهذه المحددات قد يكون أثرها سلبيًّا أو إيجابيًّا، وهي تتفاعل مع بعضها على نحو يؤدي إلى تقوية مكانة الدولة ووضعها المتغير في كل من الدورات الثلاث أو إضعافه.

ثم يشرح المؤلف بعد ذلك الديناميكيات التي تؤدي إلى التغير في الدورات الثلاث، ويذكر أكثر من أربع عشرة ديناميكية من هذه الديناميكيات، وهي:

1. المصلحة الذاتية
2. الرغبة في الحصول على الثروة والقوة
3. التعلم من التاريخ
4. الدورة النفسية متعاقبة الأجيال
5. الإطار الزمني لصنع القرار
6. القيادة
7. الانفتاح على ما يجري في العالم للتعلم منه
8. الثقافة
9. العلاقات الطبقية
10. كيفية التفاعل مع الآخرين بمنطق ما يحقق الكسب للجميع أو ما يحقق لهم جميعًا الخسارة win–win or lose–lose relationships
11. درجة الاستقطاب في القضايا السياسية بين اليسار واليمين
12. الميل إلى التعاون في المواقف التي تفرض اختيارات صعبة، وما يشبه معضلة السجناء Prisoners dilemma
13. توازن القوى على الصعيد الدولي
14. دورة السلام والحرب التي يمكن أن يكون أثرها إيجابيًّا أو سلبيًّا

ثم يبسط المؤلف استعراضه لهذه الديناميكيات والمحددات بتقسيمها إلى محددات كامنة لا يد للبشر فيها وهي:

- الموقع الجغرافي
- التركيبة الجيولوجية
- أفعال الطبيعة
- التركيب الجنسي أو العنصري للسكان، Genealogy

أما السمات المكتسبة فترتبط بما يمكن تسميته رأس المال البشري، ويقصد بذلك قدرة البشر على صنع الثروة من خلال إنتاجهم دخلًا يفوق ما ينفقونه بحيث يتحقق لهم الاكتفاء الذاتي، وأهم محددات رأس المال البشري من وجهة نظره هي:

- المصلحة الذاتية
- الرغبة في كسب الثروة والقوة والاحتفاظ بهما
- أسواق رؤوس الأموال
- القدرة على التعلم من التاريخ
- الدورة النفسية الكبيرة للأجيال المتعاقبة
- مدى تفضيل التمتع بالمزايا قصيرة الأجل على الرفاهية في الأجل الطويل
- قدرة البشر على تطوير قدراتهم
- ثم يضيف أن بعض هذه المحددات يرتبط بالثقافة، وهي:
- الثقافة، ويعيد ذكرها كمحدد فرعي إضافي، وربما يقصد أن الثقافة مجموعة من المعتقدات والقيم والاتجاهات التي تتطور انطلاقًا من أطر ثقافية سابقة
- الانفتاح على الفكر العالمي
- القيادة

وأخيرًا تتشكل بعض هذه المحددات بكيفية تعامل الأفراد والجماعات مع بعضهم، وخصوصًا في مواقف تتميز بإمكانية توليدها للتوتر والصراع بين البشر، وهي:

- فجوات الثروة
- فجوات القيم الأخلاقية أو التعارض الشديد بين بعض القيم التي يعتز بها قسم في المجتمع بينما يرفضها قسم آخر.
- الصراع الطبقي
- الانقسام بين اليسار واليمين
- حل معضلة التعاون في مواقف الاختيارات الصعبة حتى يستتب السلام – معضلة السجناء
- دورة توازن القوى التي تدفع باتجاه دورة السلام والحرب داخل الدول أو في العلاقات بينها

كل هذه المحددات تتفاعل فيما بينها لكي تشكل وضع الدولة في الدورات الثلاث، الداخلتين منها، وهما دورة النقود والمديونية ودورة النظام أو الاضطراب الداخلي والخارجي، وهي دورة السلام أو الحرب.

ثم يفصل المؤلف ما يقصده ببعض هذه المتغيرات، ويهمنا في هذا التفصيل مفهومه لكل من المصلحة الذاتية والدورة النفسية الكبرى للأجيال المتعاقبة والصراع الطبقي. المصلحة الذاتية ليست فقط المصلحة الفردية ولكنها تشمل مصلحة الجماعة التي ينتمي لها أفرد بدءًا من العائلة والقبيلة والوطن والإمبراطورية التي يسيطر عليها هذا الوطن، مرورًا بالإنسانية وكل الكائنات الحية وانتهاء بالكون. أما الدورة النفسية متعاقبة الأجيال فيقسمها بدورها إلى خمس مراحل، وهي:

المرحلة الأولى عندما يكون الوطن وسكانه فقراء، وينظرون لأنفسهم على أنهم فقراء. والمرحلة الثانية عندما يكون الوطن والمواطنين يتمتعون ببعض الثراء ولكنهم ينظرون إلى أنفسهم ووطنهم على أنهم مازالوا فقراء.

والمرحلة الثالثة عندما يكون الوطن ثريًا ومواطنوه كذلك، وينظرون إلى أنفسهم على أنهم أثرياء، والمرحلة الرابعة عندما يصبح الوطن ومواطنوه أكثر فقرًا ولكنهم ينظرون إلى أنفسهم على أنهم أثرياء، والمرحلة الخامسة عندما يكون الوطن والمواطنين فقراء، وينظرون إلى أنفسهم على أنهم فقراء.

ويرى المؤلف أن المرحلة الثانية هي التي تدعو المواطنين لبذل الجهد حتى يصبح وطنهم أكثر ثراء، فهو يتمتع ببعض الموارد، ولكن المواطنين يرون أن ذلك لا يكفي، ولذلك لا يضنون بالجهد حتى يصبح وطنهم أكثر ثراء. وعلى العكس من ذلك في المرحلة الرابعة تزداد أحوال الوطن سوءًا، ومع ذلك يتصور المواطنون أنهم أثرياء، ولذلك تقل حوافزهم للعمل، ويرفضون الادخار، وينهمكون في أنماط استهلاكية تتسم بالبذخ، وهو ما يؤدي إلى سقوط وطنهم معهم في هوة الفقر.

ويلاحظ أن تعريف المؤلف للطبقة لا يقتصر على بعدها الاقتصادي أو وظيفتها في علاقات الإنتاج، فالانتماء الطبقي في رأيه يتوقف على رؤية الفرد للجماعة التي ينتمي إليها، فقد يكون الدين أو العرق أو الأيديولوجيا أو حتى النوع ذكرا أو أنثي أو نمط الحياة هو معايير تحديد الطبقة من وجهة نظر الفرد.

ملاحظات ختامية

لا شك أن هذا الإطار التحليلي الذي يستخدمه المؤلف هو إطار مربك لكثرة المتغيرات التي يستخدمها، ودائرية العلاقات فيما بينها، صحيح أن كون بعض المتغيرات هي مستقلة وتابعة لمتغيرات أخرى في نفس الوقت هو مقبول علميًا، ولكن مما يزيد من صعوبة فهم هذا الإطار هو تعدد التعريفات لنفس المفهوم، كما هو واضح في مفهومي المصلحة الذاتية والطبقة. فالانتصار لمصلحة الإنسانية أو كل الكائنات الحية قد يتعارض مع المصلحة الفردية أو الجماعية على الأقل في الأجل القصير. الذين انتصروا للمفهوم الإنساني الواسع للمصلحة وعارضوا الاستعمار كانوا يلقون المعارضة من مواطنيهم ممن كانوا يرون أن المصلحة الوطنية هي في استمرار السيطرة الاستعمارية، وأنصار البيئة في الوقت الحاضر يلقون المعارضة في مجتمعهم ممن يرون أن مصلحة بلادهم الاقتصادية هي في الإفراط في استخدام الموارد أو عدم وضع قيود على الأنشطة الصناعية بدعوى أنها تحقق المصلحة الاقتصادية للمواطنين بل وللوطن. كذلك يوسع المؤلف من مفهوم الطبقة ليشمل الجماعة الدينية أو الرابطة الإيديولوجية أو حتى من يشتركون في نمط حياة واحد. بل إن بعض هذه الجماعات التي يضعها المؤلف في إطار الطبقة يرفض المتحدثون باسمها أن يوصفوا بأنهم أو أنهن طبقة كما هو الحال بالنسبة للانقسام النوعي بين الذكور والإناث، والذي أصبحت الكاتبات النسويات يعتبرنه انقسامًا متعدد الأبعاد، ما بين طبقي وعرقي وجغرافي ... إلخ.

وهناك مفاهيم أخرى يصعب التحقق منها تاريخيًا، مثل: مفهوم الدورة النفسية متعاقبة الأجيال. ما الدلائل على رؤية المواطنين الهولنديين أو البريطانيين لدولتهم في مراحل تطورها الاقتصادي، وكيف كان وزن مراحل هذه الدورة النفسية على سلوك المواطنين وتطور وطنهم. كذلك ليس من الواضح كيف تؤثر التركيبة العرقية للمواطنين على

أحوالهم الاقتصادية والسياسية. ألا يتوقف ذلك على طبيعة سياسات التعامل مع هذه التركيبة، والتي قد تؤدي إلى التوتر في حالات وقد تؤدي إلى التعاون المثمر في حالات أخرى.

ومن ناحية أخرى فالعلاقة ليست واضحة تمامًا بين هذه الدورات الكلية الثلاث، باستثناء الافتراض البديهي أن سلامة اقتصاد الدولة وحجمه واستقرارها الداخلي وامتلاكها القوتين الاقتصادية والعسكرية تحدد مكانتها في النظام الدولي، ولكن هل المرور بكل مراحل كل دورة هو أمر حتمي. تدهورت مكانة بريطانيا على سبيل المثال في النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تمر بأي من المرحلتين الخامسة والسادسة أي حرب أهلية أو ثورة يعقبها انهيارها وعودتها إلى المرحلة الأولى، وهل كان الإفلاس والإسراف في الإنفاق هو السبب في تراجع مكانة هولندا في القرن التاسع عشر وحلول بريطانيا محلها على قمة ما يعتبره المؤلف نظامًا عالميًّا.

إن المشكلة الرئيسية في هذا الكتاب ليست عدم انضباطه منهجيًّا، ولا عدم مقارنة أفكار مؤلفه بما كتبه آخرون حول الموضوع نفسه، ولكن هي عدم اتساقه مع عنوانه. فهو لا يطرح مبادئ للتعامل مع النظام العالمي أيًّا كانت تعريفات هذا النظام. فهو لا يتحدث عن نظام دولي أو عالمي، وقد درج المتخصصون في العلاقات الدولية على النظر إلى النظام الدولي على أنه انتقل من نظام توازن القوى في القرن التاسع عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نظام القطبية الثنائية بعد نهاية هذه الحرب حتى بداية تسعينيات القرن العشرين، ثم بقاء القطبية الأحادية عقدًا من الزمن بعد ذلك، ثم التحول نحو التعددية القطبية في الوقت الحاضر. كما أن الكتاب لا يتناول النظام العالمي الذي هو أوسع من النظام الدولي لأنه يضم كيانات غير الدول، مثل: الشركات دولية النشاط، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني العالمي، والفاعلين من غير الدول مثل العصابات الدولية والحركات المسلحة، وقد تناول أتباع مدرسة النظام العالمي الحديث هذا المنظور وقسموا العالم إلى مراكز وأطراف وكيانات شبه طرفية على نحو ما ذهب إلى ذلك إيمانويل ولشتين.

وليس هذا منظور المؤلف بل هو أقرب إلى كتاب مدرسة الاضمحلال التي سبقت الإشارة إليها، والذين يركزون على صعود وتراجع مكانة الأمم الكبرى في النظام الدولي. وهو تحديدًا ما يفعله المؤلف الذي يجد وحدات تحليله في الدول التي تصدرت توزيع القوة الاقتصادية والعسكرية في العالم، بل يمكن القول إنه حتى لو كان المؤلف يقصد نظامًا دوليًّا بعينه فإن ما يعنيه هو النظام الغربي، فلم يلق بالًا لوجود دول غير غربية كانت فاعلة على الأقل في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولم تظهر هذه الدول غير الغربية إلا عندما تحدت السيطرة الغربية سواء في حالة اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية وفي أثنائها، ثم الصين منذ العقد السابع من القرن العشرين.

ومع ذلك فهو كتاب جدير بالقراءة. فمن المثير أن نعرف كيف يرى أقطاب مجتمع الأعمال في الولايات المتحدة تطور الأوضاع الدولية، وحالة المنافسة الجارية على قمة النظام العالمي بين الولايات المتحدة والصين، ورؤية المؤلف لهذا التنافس رؤية موضوعية، فعلى الرغم من أنه يرى وبناء على دراسته الكمية في بعض فصولها

أن الولايات المتحدة ما زالت تتفوق على الصين من حيث نصيبها في التجارة العالمية، وسبقها في التكنولوجيات القائدة وفي ميزان القوة العسكرية، وفي بقاء عملتها كعملة احتياطي على مستوى العالم وفي جاذبية ثقافتها، إلا أنه يرى أن الفوارق بينهما تقل، وأنه في بعض الأقاليم مثل جنوب بحر الصين وشرق آسيا تمتلك الصين بحكم موقعها الجغرافي ميزة عسكرية أفضل في أي نزاع جيو استراتيجي، ولذلك يتصور أنه بسبب الاعتماد المتبادل بين الاقتصادين وتداخلهما الشديد، فإن المنافسة بينهما لن تؤدي إلى حرب، إلا إذا اندلعت هذه الحرب عن طريق الخطأ أو تقديرات غير عليمة.